المجلس الأعلى لإدارة الموارد المائية يعقد اجتماعه الدوري برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشامي في مقر الوزارة

الاجتماع يناقش خطة توزيع المياه للموسم الصيفي ويقر إجراءات لمواجهة الشح المتوقع في بعض المناطق

دمشق – سانا – الثلاثاء ٢٢ آب ٢٠٢٣

ترأس الدكتور عبد الرحمن الشامي وزير الموارد المائية اجتماع المجلس الأعلى لإدارة الموارد المائية الذي عقد صباح اليوم في مقر الوزارة بدمشق، وخصص لبحث خطة توزيع المياه للموسم الصيفي وإقرار الإجراءات اللازمة لمواجهة الشح المتوقع في بعض المناطق.

وحضر الاجتماع أعضاء المجلس من ممثلي الوزارات المعنية والمحافظات والهيئات الفنية، إضافة إلى مديري المؤسسات العامة للمياه والصرف الصحي في المحافظات.

وقال الشامي في كلمته الافتتاحية: «لم نعد نتعامل مع أزمة عابرة، بل مع واقع مائي يتغير سنة بعد سنة، ولا بد أن تكون قراراتنا على مستوى هذا التحدي». وأكد أن الخطة الجديدة تقوم على مبدأ الأولويات، بحيث تؤمن مياه الشرب أولا، ثم الري الحيوي، ثم باقي الاستخدامات.

وأوضح أن الخطة تشمل ترشيد الضخ في الآبار العامة، وتحديد ساعات التشغيل اليومية، ومنع ري المساحات الخضراء بالمياه الصالحة للشرب، إضافة إلى تشديد الرقابة على المخالفات. وبين أن الوزارة ستعلن جدولا أسبوعيا لكل منطقة قبل بدء الموسم بأسبوع على الأقل.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة ستطلق حملة إعلامية واسعة تحت شعار «الماء أمانة»، تستهدف المدارس والجامعات والأسواق، وتهدف إلى تغيير سلوك المواطنين في طريقة استخدام المياه. وقال: «لا نريد أن نعاقب أحدا، نريد أن نشرح له لماذا عليه أن يتصرف بطريقة مختلفة هذا العام».

وفي المقابل، طالب عدد من أعضاء المجلس بتعويض المزارعين عن الخسائر المتوقعة في المحاصيل الصيفية، وبتأجيل رفع تعرفة المياه في المناطق الزراعية. وأكد الشامي أن هذه المطالب ستدرس ضمن لجنة فنية خلال أسبوعين، وأن القرار النهائي سيصدر بعد الاطلاع على الأرقام الدقيقة للاستهلاك.

وأعلن في ختام الاجتماع عن تشكيل غرفة عمليات مركزية تعمل على مدار الساعة خلال أشهر الصيف، مهمتها متابعة الشكاوى وتسجيل أي تجاوزات في الضخ أو التوزيع، على أن يعقد المجلس اجتماعا جديدا في ١٥ أيلول لتقييم النتائج الأولية.

مجلس المرفأ يقر تعديل نظام الرسوم وتعرفة الخدمات في اجتماع عادي برئاسة د. سليم الحلبي

القرار يشمل رفع رسوم الإرساء والتخزين ويدخل حيز التنفيذ مطلع العام المقبل بعد مهلة إعلان للمتعاملين

المرفأ – الثلاثاء ٢٢ آب ٢٠٢٣

عقد مجلس إدارة مرفأ المرفأ الشرقي اجتماعه العادي الدوري يوم الثلاثاء ٢٢ آب ٢٠٢٣ في مقر المرفأ الإداري، برئاسة الدكتور سليم الحلبي رئيس المجلس، وبحضور أعضاء المجلس الممثلين للوزارات المعنية والغرفة التجارية وشركات الشحن والتخليص العاملة في المرفأ. وجاء الاجتماع لمناقشة جدول أعمال يتضمن تعديل نظام الرسوم وتعرفة الخدمات، إضافة إلى عدد من القضايا التشغيلية المتعلقة بحركة السفن والبضائع.

وقال الحلبي في كلمته الافتتاحية: «لم نعد نستطيع أن نعامل المرفأ كما كان قبل عشر سنوات، فالحجوم تغيرت، والمنافسة بين الموانئ لم تعد تسمح بالجمود». وأكد أن التعديل المقترح لا يهدف إلى زيادة الإيرادات بقدر ما يهدف إلى إعادة توزيع الأعباء بشكل أكثر عدالة بين المتعاملين، بما يشجع على الاستثمار ويحافظ على تنافسية المرفأ.

وبحسب المعلومات التي عرضت خلال الاجتماع، فإن التعديل يشمل رفع رسوم الإرساء بنسبة ١٥ في المئة، ورسوم التخزين بعد انقضاء المهلة المجانية بنسبة ١١ في المئة، إضافة إلى رسوم جديدة على الحاويات الفارغة المعادة إلى الخارج. كما نص القرار على إعفاء السفن الصغيرة التي تقل حمولتها عن ٢٠٠٠ طن من الرسوم الجديدة، وتخفيض الرسوم بنسبة ٢٥ في المئة على السفن التي ترسو لأكثر من ٧٢ ساعة متواصلة.

وأوضح مدير عام المرفأ المهندس رامي قبلان العكاري أن الإدارة أجرت دراسة مقارنة مع ثلاثة موانئ إقليمية قبل إعداد التعديل، وأن الأرقام الجديدة ما زالت أقل من المعدلات المعتمدة في ميناء رأس الزيتونة وميناء بحر الشمال. وقال: «نريد أن نكون واضحين مع السوق، فلا نريد مفاجأة أحد، ولا نريد أن نخسر عملاءنا لأننا لم نشرح لهم ما يحدث».

وفي المقابل، عبر ممثلو الغرفة التجارية عن تحفظات على توقيت القرار، مشيرين إلى أن الأسواق ما زالت تتعافى من آثار الأزمة الاقتصادية، وأن أي زيادة في الكلف قد تنعكس على أسعار السلع الغذائية. وطلبوا تأجيل التطبيق إلى مطلع السنة المقبلة، وهو ما وعد المجلس بدراسته خلال اجتماعه المقبل في ٢٠ أيلول.

وأعلن في ختام الاجتماع عن تشكيل لجنة فنية برئاسة العكاري، تضم ممثلين عن الجمارك والصحة والبيئة، مهمتها متابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير شهري إلى المجلس. وقال الحلبي: «لا نريد أن نكتفي بالقرارات على الورق، بل نريد أن نرى أثرها على الأرض خلال ستة أشهر، وإلا سنعود إلى طاولة النقاش من جديد».

مجلس الأمناء يقر تعديل النظام الداخلي ويعلن عن انطلاق الدورة الثالثة من جائزة الشيخ زايد للكتاب

الجائزة تفتح باب الترشح في ٢٠ فرعا وتخصص مكافآت مالية للفائزين في كل فرع

أبوظبي – الثلاثاء ٢٢ آب ٢٠٢٣

عقد مجلس أمناء جائزة الشيخ زايد للكتاب اجتماعه الدوري في مقر الجائزة بأبوظبي، برئاسة الدكتور عبد الله الحمادي، وبحضور أعضاء المجلس وممثلين عن الجهات المعنية بالثقافة والنشر. وخصص الاجتماع لمناقشة تعديل النظام الداخلي للجائزة وإقرار الدورة الثالثة التي تنطلق في مطلع العام المقبل.

وقال الحمادي في كلمته: «نريد أن تبقى الجائزة مواكبة لما يكتب اليوم، لا لما كان يكتب قبل عقود، وأن تكون منصة حقيقية للكاتب الشاب والباحث الجاد». وأكد أن التعديل الجديد يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة وتبسيط إجراءات الترشح.

وبحسب التعديل، ارتفع عدد فروع الجائزة من ١٥ إلى ٢٠ فرعا، بإضافة فرع للرواية المصورة وآخر للكتاب الرقمي. كما رفعت قيمة المكافأة المالية للفائز في كل فرع من ٢٥٠ ألف درهم إلى ٣٠٠ ألف درهم، مع الإبقاء على المكافأة المعنوية والدرع التذكاري.

وأعلن الأمين العام للجائزة الدكتور سعيد الكتبي أن باب الترشح سيفتح في ١ تشرين الأول ويغلق في ٣١ كانون الأول، على أن تعلن القائمة القصيرة في آذار والفائزون في حزيران. وقال: «سنعتمد هذا العام على لجان تحكيم متخصصة لكل فرع، ولن نقبل أي عمل لا يمر عبر لجنة القراءة الأولى».

وشهد الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين الجائزة ومعرض أبوظبي الدولي للكتاب، تتيح للفائزين المشاركة في أجنحة المعرض وتنظيم لقاءات مع القراء. كما أعلن عن إطلاق جائزة فرعية للترجمة من العربية إلى اللغات الآسيوية، بالتعاون مع مركز الترجمة في الشارقة.

وأكد عضو المجلس الدكتورة منى الهاشمي أن الجائزة ستخصص ورشات تدريبية مجانية للكتاب الشباب في المدارس والجامعات، وأن أول ورشة ستعقد في مدينة العين في تشرين الثاني. وقالت: «لا نريد أن نكتفي بالتكريم، بل نريد أن نبني جيلا يعرف كيف يكتب ويقرأ».

وأشار الحمادي إلى أن الجائزة ستطلق موقعا إلكترونيا جديدا يتيح التقديم والمتابعة عبر الإنترنت، وأن لجنة فنية ستعمل على تطوير تطبيق للهاتف المحمول خلال الدورة الثالثة. وقال: «نريد أن نصل إلى القارئ أينما كان، لا أن ننتظره في مكاتبنا».

وأعلن في ختام الاجتماع عن تشكيل لجنة فنية برئاسة الكتبي، تضم ممثلين عن الجمارك والصحة والبيئة، مهمتها متابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير شهري إلى المجلس. وقال الحلبي: «لا نريد أن نكتفي بالقرارات على الورق، بل نريد أن نرى أثرها على الأرض خلال ستة أشهر، وإلا سنعود إلى طاولة النقاش من جديد».

مجلس الأمناء يقر تعديل النظام الداخلي ويعلن عن انطلاق الدورة الثالثة من جائزة الشيخ زايد للكتاب

الجائزة تفتح باب الترشح في ٢٠ فرعا وتخصص مكافآت مالية للفائزين في كل فرع

أبوظبي – الثلاثاء ٢٢ آب ٢٠٢٣

عقد مجلس أمناء جائزة الشيخ زايد للكتاب اجتماعه الدوري في مقر الجائزة بأبوظبي، برئاسة الدكتور عبد الله الحمادي، وبحضور أعضاء المجلس وممثلين عن الجهات المعنية بالثقافة والنشر. وخصص الاجتماع لمناقشة تعديل النظام الداخلي للجائزة وإقرار الدورة الثالثة التي تنطلق في مطلع العام المقبل.

وقال الحمادي في كلمته: «نريد أن تبقى الجائزة مواكبة لما يكتب اليوم، لا لما كان يكتب قبل عقود، وأن تكون منصة حقيقية للكاتب الشاب والباحث الجاد». وأكد أن التعديل الجديد يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة وتبسيط إجراءات الترشح.

وبحسب التعديل، ارتفع عدد فروع الجائزة من ١٥ إلى ٢٠ فرعا، بإضافة فرع للرواية المصورة وآخر للكتاب الرقمي. كما رفعت قيمة المكافأة المالية للفائز في كل فرع من ٢٥٠ ألف درهم إلى ٣٠٠ ألف درهم، مع الإبقاء على المكافأة المعنوية والدرع التذكاري.

وأعلن الأمين العام للجائزة الدكتور سعيد الكتبي أن باب الترشح سيفتح في ١ تشرين الأول ويغلق في ٣١ كانون الأول، على أن تعلن القائمة القصيرة في آذار والفائزون في حزيران. وقال: «سنعتمد هذا العام على لجان تحكيم متخصصة لكل فرع، ولن نقبل أي عمل لا يمر عبر لجنة القراءة الأولى».

وشهد الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين الجائزة ومعرض أبوظبي الدولي للكتاب، تتيح للفائزين المشاركة في أجنحة المعرض وتنظيم لقاءات مع القراء. كما أعلن عن إطلاق جائزة فرعية للترجمة من العربية إلى اللغات الآسيوية، بالتعاون مع مركز الترجمة في الشارقة.

وأكد عضو المجلس الدكتورة منى الهاشمي أن الجائزة ستخصص ورشات تدريبية مجانية للكتاب الشباب في المدارس والجامعات، وأن أول ورشة ستعقد في مدينة العين في تشرين الثاني. وقالت: «لا نريد أن نكتفي بالتكريم، بل نريد أن نبني جيلا يعرف كيف يكتب ويقرأ».

وأشار الحمادي إلى أن الجائزة ستطلق موقعا إلكترونيا جديدا يتيح التقديم والمتابعة عبر الإنترنت، وأن لجنة فنية ستعمل على تطوير تطبيق للهاتف المحمول خلال الدورة الثالثة. وقال: «نريد أن نصل إلى القارئ أينما كان، لا أن ننتظره في مكاتبنا».

وأعلن في ختام الاجتماع عن تشكيل لجنة فنية برئاسة العكاري، تضم ممثلين عن الجمارك والصحة والبيئة، مهمتها متابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير شهري إلى المجلس. وقال الحلبي: «لا نريد أن نكتفي بالقرارات على الورق، بل نريد أن نرى أثرها على الأرض خلال ستة أشهر، وإلا سنعود إلى طاولة النقاش من جديد».

مجلس الأمناء يقر تعديل النظام الداخلي ويعلن عن انطلاق الدورة الثالثة من جائزة الشيخ زايد للكتاب

الجائزة تفتح باب الترشح في ٢٠ فرعا وتخصص مكافآت مالية للفائزين في كل فرع

أبوظبي – الثلاثاء ٢٢ آب ٢٠٢٣

عقد مجلس أمناء جائزة الشيخ زايد للكتاب اجتماعه الدوري في مقر الجائزة بأبوظبي، برئاسة الدكتور عبد الله الحمادي، وبحضور أعضاء المجلس وممثلين عن الجهات المعنية بالثقافة والنشر. وخصص الاجتماع لمناقشة تعديل النظام الداخلي للجائزة وإقرار الدورة الثالثة التي تنطلق في مطلع العام المقبل.

وقال الحمادي في كلمته: «نريد أن تبقى الجائزة مواكبة لما يكتب اليوم، لا لما كان يكتب قبل عقود، وأن تكون منصة حقيقية للكاتب الشاب والباحث الجاد». وأكد أن التعديل الجديد يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة وتبسيط إجراءات الترشح.

وبحسب التعديل، ارتفع عدد فروع الجائزة من ١٥ إلى ٢٠ فرعا، بإضافة فرع للرواية المصورة وآخر للكتاب الرقمي. كما رفعت قيمة المكافأة المالية للفائز في كل فرع من ٢٥٠ ألف درهم إلى ٣٠٠ ألف درهم، مع الإبقاء على المكافأة المعنوية والدرع التذكاري.

وأعلن الأمين العام للجائزة الدكتور سعيد الكتبي أن باب الترشح سيفتح في ١ تشرين الأول ويغلق في ٣١ كانون الأول، على أن تعلن القائمة القصيرة في آذار والفائزون في حزيران. وقال: «سنعتمد هذا العام على لجان تحكيم متخصصة لكل فرع، ولن نقبل أي عمل لا يمر عبر لجنة القراءة الأولى».

وشهد الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين الجائزة ومعرض أبوظبي الدولي للكتاب، تتيح للفائزين المشاركة في أجنحة المعرض وتنظيم لقاءات مع القراء. كما أعلن عن إطلاق جائزة فرعية للترجمة من العربية إلى اللغات الآسيوية، بالتعاون مع مركز الترجمة في الشارقة.

وأكد عضو المجلس الدكتورة منى الهاشمي أن الجائزة ستخصص ورشات تدريبية مجانية للكتاب الشباب في المدارس والجامعات، وأن أول ورشة ستعقد في مدينة العين في تشرين الثاني. وقالت: «لا نريد أن نكتفي بالتكريم، بل نريد أن نبني جيلا يعرف كيف يكتب ويقرأ».

وأشار الحمادي إلى أن الجائزة ستطلق موقعا إلكترونيا جديدا يتيح التقديم والمتابعة عبر الإنترنت، وأن لجنة فنية ستعمل على تطوير تطبيق للهاتف المحمول خلال الدورة الثالثة. وقال: «نريد أن نصل إلى القارئ أينما كان، لا أن ننتظره في مكاتبنا».

وأعلن في ختام الاجتماع عن تشكيل لجنة فنية برئاسة العكاري، تضم ممثلين عن الجمارك والصحة والبيئة، مهمتها متابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير شهري إلى المجلس. وقال الحلبي: «لا نريد أن نكتفي بالقرارات على الورق، بل نريد أن نرى أثرها على الأرض خلال ستة أشهر، وإلا سنعود إلى طاولة النقاش من جديد».